قرينة كلوه النهي للكراهة يحمل لان قواعد الشرع مظاهرة على ان اليقين لا يزول
بالشك والبدن والماء طاهران بقينا وباستعمال النجاسة لا تزول طهارتهما وتوله
فانه لا يدري كناية عن وقوع يده على دبره او ذكره فانهم قالوا في توجيهه انه الغالب
لاهل الحجاز انهم كانوا يستنجون بالاحجار وبلادهم حارة فاذا نام احدهم عرق
فلا يؤمن النائم ان يطوف يده على ذلك الموضع النجس وانما اختار الكناية على التصريح
بان يقول فلعل يده وقعت على دبره او ذكره تحاشيا عن التصريح باسم ما يستحيى ويجب
ستره واخفاؤه لانه تحشن منهي عنه الا اذا لم يفهم السامع بالكناية المقصود فلا بأس بالتصريح
لينتفع الناس والوقوع في خلاف المطلوب وعلى ذلك يحمل ما جاء من ذلك من صريحا في بعض
الاحاديث وتنبيها على رعاية الادب في الكلام الشرع اذا استيقظ احدكم نام يستنجي
بالاحجار ثلاثة ايام حار يجب احتمال ان يقع يده على دبره او ذكره من نومه فوجد انا
فيه ما يجب فاراد ان يغترف منه يديه للتوضي او الغسل او غير ذلك فالسنة ان يغسلها
ثلاثا قبل الادخال لانه لا يدخل الا غسلوا ايديكم اذا دخلتم للنوم ولا يتيقن الماء ما لم يتيقن
بوقوع النجاسة على يده التفريع دل هذا الحديث الشريف بعبارته على كراهة الغمس
وسنية الغسل الثلثة الصورة المذكورة وبدلالته غيرها مما فيه احتمال النجاسة
على اليد حية فالوا بكره التوضي من ماء غمس فيه صبي يده وان توضأ جاز ما لم يعلم
ان على يده نجاسة واما اذا تيقن بطهارة يده عن النجاسة الحقيقة فلما تاولد
الحديث المذكور وان استيقظ من النوم لما عرفت ان الخطاب خاص وحكمه
ان كان يده طاهرة عن الحدث ايضا فلو ان يدخل ماءه اي ما يكان والا فحكمها عند
الحنيفة ان كان الماء قليلا غسلها للحاجة كالاغتراف للبصر ولا يصير الماء مستعملا
وان لغير حاجة كان كالبئر يضر لانه يصير مستعملا واما المستعمل طاهر غير مطهر
عندهم بلا خلاف على رواية مشايخ العراق وعليه الفتوى كذا في الخزانة والاستعمال
يتحقق كما زال العضو او ان لم يجتمع مكانا على الصحيح بنية القربة اذا توضأ
الصبي العاقل والمحاض او المتوضي او اغتسل الطاهر او غسل يده قبل الطعام
او بعده لا قامة السنة يصير الماء مستعملا وبا سقاط الفرض ايضا عند ابي حنيفة
وابي يوسف كما اذا توضأ المحدث او اغتسل الجنب للتبرد ان كان المغسول عضوا

اما ان يصير الماء مستعملا بالاتفاق وان كان بعض عضو فكذلك رواية وهذا
اذا لم يكن للحاجة فان كانت فلو ان يقع وكوة بئر مغتسل جنب رجله لطلب او وقع
الكوزة الجب فان خرج محدث يده عن الاناء للاغتراف لا يكون مستعملا فالوا كيفية
غسل اليد على وجه السنة انه اذا كان الاناء صغيرا يمكن رفعه يرفعه بشماله ويصبه
على كف الايمن ويغسلها ثلثا ثم يصب بيمينه على كف الايسر كما ذكرنا وان كان كبيرا لا يمكن
رفعه فان كان الاناء صغيرا يرفع الماء به ويغسلها كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصابعه
اليسرى مضمومة الاناء ولا يدخل الكف ويصب الماء على يمينه ويدلك الاصابع بعضها
ببعض يفعل هكذا ثلثا ثم يدخلها الاناء هذا اذا لم يتيقن النجاسة على يده والنهي
في قوله لا يغمس محمول على عدم الضرورة والزيادة على قدرها ثم وجه الدلالة المذكورة
ان اول الحديث يدل على تحريم الادخال ووجوب الغسل وآخره على تثنية الاول
والثاني فقلنا بالواسطة بينهما تحاميا عن الترجيح وجمعا بينهما وعملا بهما
من وجه بقدر الامكان اذ الكراهة شرعا وجهة من التحريم لاستحقاق فاعلها اللعنة
والعقاب وهما نوعا عذاب وجهة من التنزه لعدم استحقاق العذاب بالنار وكذلك
السنة فيستحق تاركها العتاب وهو نوع عذاب فاشبه الواجب ولا يستحق التعذيب
فاشبه النفل وحكي عن احمد بن حنبل انه ان قام من نوم الليل كره كراهة تحريم وان قام
من نوم النهار كره كراهة تنزيه ووافقه داود الظاهري اعتمادا على لفظ بات في الحديث
قال النووي هذا مذهب ضعيف جدا فان المبيت من حيث الحل يقول لا آتيه الا بدري
اين باتت يده ومعناه لا يأمن النجاسة على يده وهذا عام لوجود احتمال النجاسة
في نوم الليل والنهار وفي اليقظة وذكر الليل او لاكون الغالب وقع فيقتصر عليه خوفا
من توهم انه مخصوص بالليل ذكر العلة بعده وقد استنبطت هذا الحديث الشريف احكام
اخر منها ان الماء القليل اذا وردت عليه نجاسة تنجسه وان قلت ولم تغيره لان الدنس
تعلق باليد ولا يدري فلما جعل فاذا اوجب احتمال الكراهة فتحققه يوجب تحريما
وتنجيسا وانما احتمال الاجابة كراهة اشدة الاولى لقبول الكراهة الشدة و
التخفيف لا التحريم والتنجس فبعيد جدا ومنها ان نضاح الغسالة تطهر النجاسات
الغير المرئية تلك ومنها ان موضع الاستنجاء لا يطهر بل الاحجار يبقى نجسا